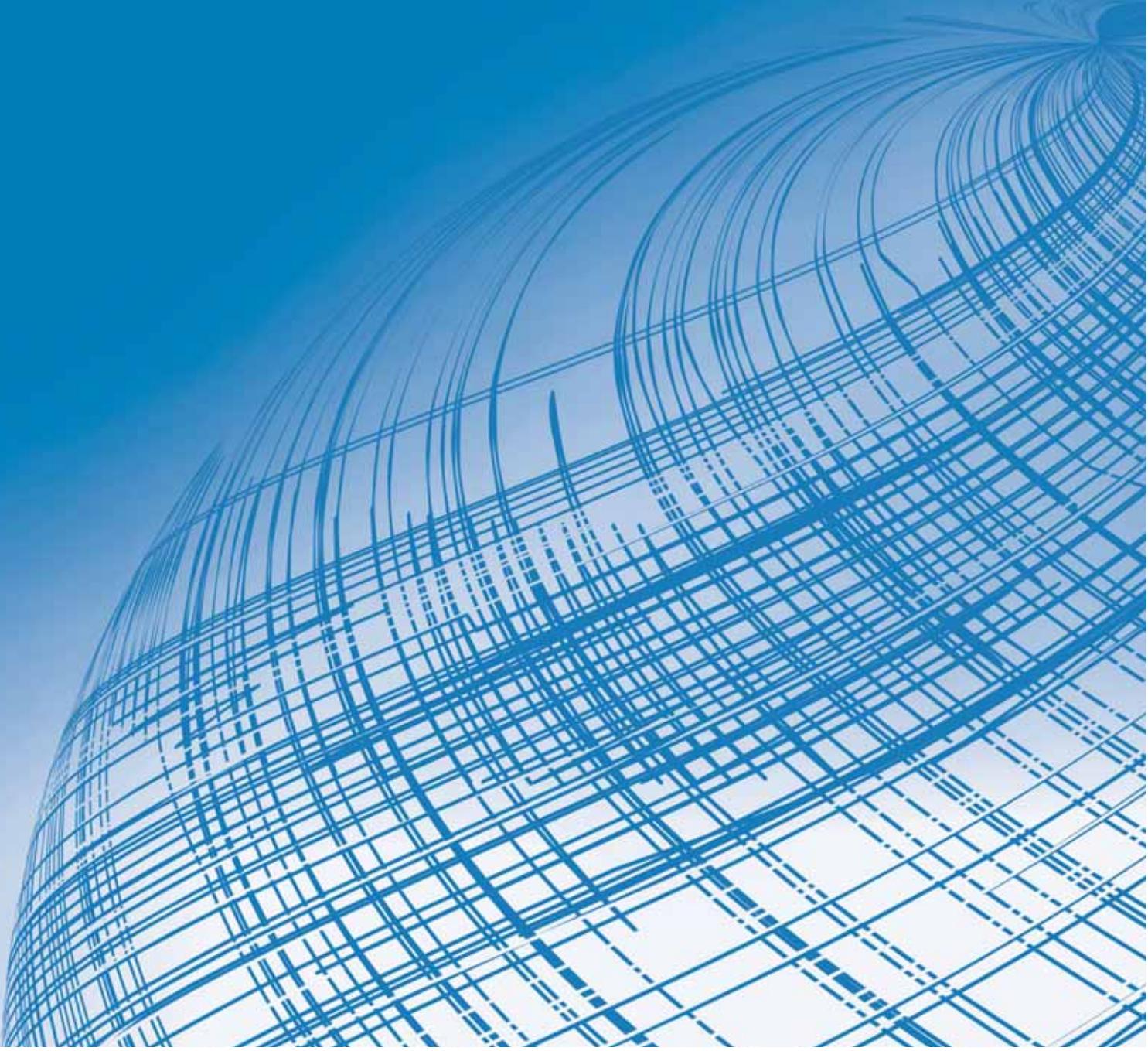


البرنامج الرئيسي الثالث

تعزيز الاندماج الاجتماعي
والحوار بين الثقافات من خلال
العلوم الاجتماعية والإنسانية



البرنامج الرئيسي الثالث

الميزانية العادلة							
المجموع ٥/٣٧ المقترح	٥/٣٧ الزيادة/(النقص) بالقيمة الحقيقة	تعديل نسبة الفارق الزمني	إعادة تدبير التكليف (التضخم والزيادات النظامية)	٥/٣٦ بعد التسوية	المقارنة الواردة (الصادرة)	٥/٣٦ المعتمدة	
دولار	دولار		دولار	دولار	دولار	دولار	
١١٢٥١٤٠٠	٥٨٢٠٠٠	-	٦٤٨٣٠٠	١٠٠٢١١٠٠	١٣٤٧٠٠٠	٨٦٧٤١٠٠	الميزانية التشغيلية
٢١٩٤٥٦٠٠	(٣٢١٩٠٠)	١٢٥٧٩٠٠	١٥٩٢٩٠٠	٢٢٣٠٦٧٠٠	١٧٥٠١٠٠	٢٠٥٥٦٦٠٠	ميزانية الموظفين
٣٣١٩٧٠٠٠	(٢٦٢٩٩٩٠)	١٢٥٧٩٠٠	٢٢٤١٢٠٠	٢٢٣٢٧٨٠٠	٣٠٩٧١٠٠	٢٩٢٣٠٧٠٠	المجموع، البرنامج الرئيسي الثالث

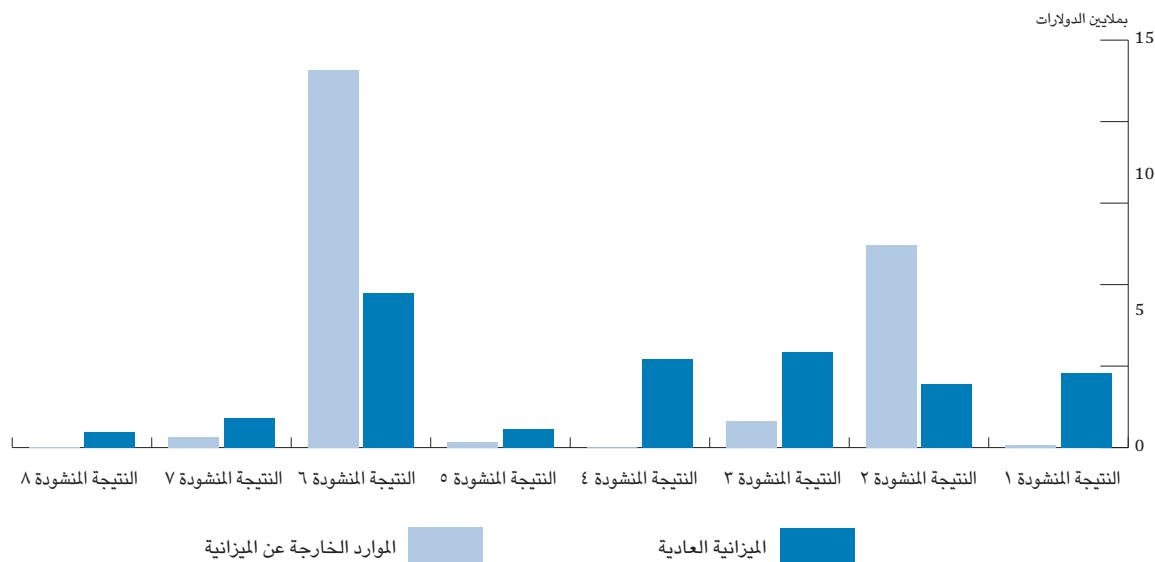
للاطلاع على شرح تفصيلي لأعمدة الجدول الوارد أعلاه، يرجى الرجوع إلى المذكرة التقنية بشأن منهجيات الميزنة المستخدمة في مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٥/٣٧). المدرجة في وثيقة «المذكرة التقنية واللاحق».

الموارد الخارجية عن الميزانية ^(٢)	المجموع ٥/٣٧ المقترح	الميزانية العادلة			محاور العمل/ النتائج المنشودة	
		الإدارة	دعم البرنامج	البرنامج		
دولار	دولار	دولار	دولار	دولار		
١٤١٩٣١٠٠	١٤٣٨٤٠٠٠	٧٦١٠٠٠	١٤٠٧٠٠٠	١٢٢١٦٠٠٠		محور العمل ١
١٢٨٤٠٠	٤٦٠٢٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٤٦٥٠٠٠	٣٩٠٦٠٠٠	تعزيز بحوث والمعارف ورسم السياسات الموجهة نحو المستقبل من أجل دعم التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي وال الحوار بين الثقافات	النتيجة المنشودة ١
١٦٣٩٥٠٠	٣٩١٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	٥١٠٠٠	٣٠٥٧٠٠٠	تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية والنسانية الموجهة نحو المستقبل والتي تتناول التحولات الاجتماعية وال الحوار بين الثقافات، وذلك من خلال مبادرات قائمة على حقوق الإنسان ومراقبة لقضايا الجنسين ترمي إلى تدعيم السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتعاون العلمي الدولي	النتيجة المنشودة ٢
١٢٤٢٥٢٠٠	٥٨٧٢٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٤٢٢٠٠٠	٥٢٥٣٠٠٠	وضع مبادرات مركزة الهدف في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات تدعم نشوء مجتمعات جامعة بقدر أكبر وقيام مزيد من الحوار بين الثقافات	النتيجة المنشودة ٣
٣٢٢٥٠٠	٦٥٥٣٠٠٠	٤٣٨٠٠٠	٤٦٤٠٠٠	٥٦٥١٠٠٠	تعزيز قدرات رسمية السياسات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف العنية الرئيسية، من أجل تصميم مقتراحات ابتكارية لتطوير السياسات العامة لصالح الاندماج الاجتماعي وال الحوار بين الثقافات، مع استهداف السكان المحرومين بوجه خاص	محور العمل ٢
-	٥٤٣٦٠٠٠	٣٥١٠٠٠	٤٢٧٠٠٠	٤٦٥٨٠٠٠	تمكين الدول الأعضاء من إدارة الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للتحديات العلمية والتكنولوجية من أجل التوجّه نحو التنمية الاجتماعية الجامعية	النتيجة المنشودة ٤
٣٢٢٥٠٠	١١١٧٠٠٠	٨٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	٩٩٣٠٠٠	تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص إدارة التحديات الأخلاقية الناشئة عن العلوم والتكنولوجيا، وتفعيل المبادئ الأخلاقية العالمية، والمشاركة التامة في النقاش العالمي المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا توضيح الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لآخر المبتكرات العلمية والتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها، وذلك من خلال الحوار الدولي الجامع	النتيجة المنشودة ٥
٢٣٨٤٨٣٠٠	١٢٢٦٠٠٠	٦٩٠٠٠	٩٠٢٠٠٠	١٠٦٦٨٠٠٠	بناء السياسات من خلال عملية تشاركية مع الأطراف المعنية في مجال الشباب والرياضة؛ ودعم تنمية الشباب والمشاركة المدنية وترويج النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج اليونسكو	محور العمل ٣
٢٣١٥٠٣٠٠	٩٤٦٥٠٠٠	٥٨٨٠٠٠	٧٩٠٠٠	٨٠٨٧٠٠٠	تعزيز قدرات الجهات المعنية وجامعة خاصة بالشباب، وإشراك الشباب والشباب في بناء المجتمع المحلي وفي عمليات التحول الديمقراطي	النتيجة المنشودة ٦
٦٤٠٠٠	١٨٣٤٠٠٠	٧١٠٠٠	٨٢٠٠٠	١٦٨٠٠٠	اضطلاع الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة الأطراف المدنية وجامعة في مجال التربية البدنية والرياضة ومكافحة المنشطات	النتيجة المنشودة ٧
٥٨٠٠٠	٩٦١٠٠٠	٣١٠٠٠	٢٩٠٠٠	٩٠١٠٠٠	إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان بقدر أكبر في أنشطة اليونسكو التندرجة في شتى البرامج الرئيسية وفي جميع مراحل دورة البرنامج	النتيجة المنشودة ٨
٣٨٣٦٣٩٠٠	٣٣١٩٧٠٠٠	١٨٨٩٠٠٠	٢٧٧٣٠٠٠	٢٨٥٣٥٠٠٠	المجموع، البرنامج الرئيسي الثالث	

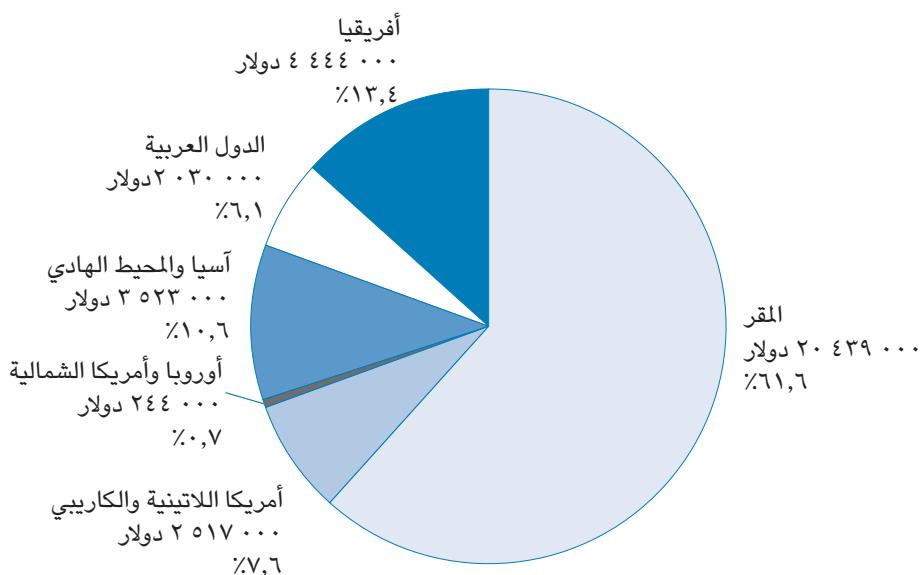
(١) المشروعات المزعزعة تنفيذها في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي تم بالفعل تلقي الأموال المخصصة لها أو التي توجد تعهدات ثابتة بتقديمها، بما في ذلك الوظائف المولدة من الإيرادات المحققة في إطار حساب «تكاليف دعم البرنامج».

(٢) ثمة ٣٦,٢ مليون دولار أمريكي من الموارد الخارجية عن الميزانية الوارد ذكرها في إطار ميزانية البرنامج الرئيسي الثالث، تمثل مشروعات ذاتية النفع تنفذ في البرازيل.

مجموع موارد البرنامج العادي والموارد الخارجية عن الميزانية بحسب النتائج (ميزانية الموظفين والميزانية التنفيذية)



توزيع موارد البرنامج العادي بحسب المناطق والمقر (ميزانية الموظفين والميزانية التنفيذية)



أرقام إرشادية عن إسهام القطاع في الأولويتين العامتين

النسبة المئوية من إجمالي ميزانية الأنشطة	أرقام إرشادية عن الموارد		الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا
	دولار	النوع	
١٧,١	١٩٢٢٠٠٠	ال أولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين	
٤٠,٤	٤٥٤٤٠٠٠	ال أولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين	

البرنامج الرئيسي الثالث:

تعزيز الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات من خلال العلوم الاجتماعية والإنسانية

سينصب عمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية على دعم التنمية الاجتماعية الشاملة، والحوار بين الثقافات والتقارب بينها، باتباع نهج استباقي يشكل الهدف الاستراتيجي السادس ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (مشروع الوثيقة ٤/٣٧).

٠٣٠٠١

وإن تعبئة المعرف من أجل تحقيق التحولات الاجتماعية المؤدية إلى الاندماج الاجتماعي والتعددية الثقافية، باتباع نهج استباقي، ستتيح التصدي بطريقة متماسكة وشاملة ومبكرة للتحديات المتعددة التي يطرحها تحقيق التنمية المجتمعية وإنصاف والتفاهم في بيئه خاضعة للعلومة ومتسمة بفجوة رقمية تتسع على نحو متزايد.

٠٣٠٠٢

وبغية إقامة أوجه جديدة للتآزر، واستحداث نهج مرکز الأنشطة واستشرافي، والنهوض بأداء تنفيذي فعال، يقترح إنشاء مركز للتحولات الاجتماعية وللحوارات بين الثقافات في إطار البرنامج الرئيسي الثالث. وتتمثل رسالة المركز في دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات مبتكرة وشاملة لمواكبة التحولات الاجتماعية واستباقها، والتصدي للتحديات الناشئة عن تطوير مجتمعات المعرفة، وحفز التفكير وفهم الديناميات على صعيد العمل، وتسهيل الردود الاستباقية التي تتضمن آلية أخلاقية لاتخاذ القرارات، وتشجيع الحوار بين الثقافات. وستواصل اليونسكو الاعتماد على خبرتها الطويلة في مجال الربط بين العلوم ورسم السياسات من خلال برنامج التحولات الاجتماعية الدولي الحكومي، وذلك من أجل توطيد الروابط بين البحث ورسم السياسات والممارسة والمجتمع.

٠٣٠٠٣

ويمثل البعدان الاجتماعي والأخلاقي للعلوم والتكنولوجيا محوراً أساسياً في مهام اليونسكو، مع الاهتمام على سبيل الأولوية بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. وفي هذا الصدد، تحدد أخلاقيات البيولوجيا وتعالج المعضلات الأخلاقية التي قد تطرحها أوجه التقدم العلمي وتطبيقاته بشأن سلامة الإنسان وحقوق الأفراد والمجتمعات، سواء فيما يتعلق بالأجيال الحالية أو بالأجيال القادمة. وفي هذا السياق، ستواصل اليونسكو، من خلال تطبيق برنامج أخلاقيات البيولوجيا، توفير بناء القدرات للدول الأعضاء، وتعزيز المعايير الدولية في مجال أخلاقيات البيولوجيا، بما في ذلك وثائق اليونسكو التقنية. وستواصل اليونسكو توفير الدعم اللازم لرسم السياسات الوطنية في هذا المجال، من خلال إنشاء لجان وطنية معنية بأخلاقيات البيولوجيا، ومن خلال التعليم والتدريب المهني والوعية عن طريق وسائل الإعلام.

٠٣٠٠٤

وسيضطلع البرنامج الرئيسي الثالث أيضاً بدور تنسيقي على صعيد المنظمة من أجل تطبيق الاستراتيجية التنفيذية المتعلقة بالشباب، والملحقة بالوثقتين ٤/٣٧ و٥/٣٧ والمدرجة في الوثيقة ١٩١ ت/١٥. وستقوم اليونسكو في جميع مجالات اختصاصها بتقديم المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيدية من أجل وضع أو مراجعة السياسات العامة المستعرضة والشاملة المتعلقة بالشباب، بمشاركة المرأة والرجل من جيل الشباب على قدم المساواة. وينبغي أن تتفق هذه السياسات مع الأولويات الوطنية وأن تتبع نهجاً تحليلياً متكاملاً يراعي احتياجات الشباب.

٠٣٠٠٥

وتعتبر الرياضة، بوصفها أداة للتنمية وبناء المجتمعات المحلية وتحقيق الاندماج الاجتماعي، عاملأً ميسراً لزيادة رأس المال الاجتماعي، لا سيما في صفوف الشباب. كما أن تغيير السلوك من حيث زيادة النشاط البدني واتباع الحمية الغذائية يعد رداً مناسباً على أنماط الحياة الساكنة التي يعيشها الشباب على نحو متزايد. وستسهم اليونسكو في الجهود الدولية المبذولة لمعالجة تعاطي المنشطات في عالم الرياضة من خلال إدارة ورصد الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.

٠٣٠٠٦

وسوف يتيح البرنامج الرئيسي الثالث أيضاً اتخاذ زمام المبادرة للتأكد من أن جميع برامج اليونسكو تطبق نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. ويترتب على ذلك الاسترشاد بما اعتمد في هذا الشأن من معايير واتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو، وبجملة من المبادئ مثل المشاركة، والمساواة، وعدم التمييز، والمساءلة، وسيادة القانون.

وإذ يضع البرنامج الرئيسي الثالث في اعتباره الأهداف المشتركة والشاملة وأساليب تطبيقها التي تم إيجازها أعلاه، سوف يقوم بهيئة عمله وفقاً لثلاثة محاور عمل.

البرنامج الرئيسي الثالث: تعزيز الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع، والسياسات الأخلاقية والجامعة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة	الهدف الاستراتيجي الخامس: توطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستدامة والاندماج الاجتماعي	الهدف الاستراتيجي السادس: دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات	محاور العمل في الوثيقة ٥/م٣٧
محور العمل ٣: بناء السياسات من خلال عملية تشاركية مع الأطراف المعنية في مجال الشباب والرياضة؛ ودعم تنمية الشباب والمشاركة المدنية وترويج النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج اليونسكو	محور العمل ٢: تمكين الدول الأعضاء من إدارة الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للتحديات العلمية والتكنولوجية من أجل التوجه نحو التنمية الاجتماعية الجامعية	محور العمل ١: تبعية البحث والمعارف ورسم السياسات الموجهة نحو المستقبل من أجل دعم التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات	
النتيجة المنشودة ٦: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص تصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة الجهات المعنية وجامعة خاصة بالشباب، وإشراك الشباب والشابات في بناء المجتمع المحلي وفي عمليات التحول الديمقراطي	النتيجة المنشودة ٤: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص إدارة التحديات الأخلاقية الناشئة عن العلوم والتكنولوجيا، وتفعيل المبادئ الأخلاقية العالمية، والمشاركة التامة في النقاش العالمي المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا	النتيجة المنشودة ١: تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية الموجهة نحو المستقبل والتي تتناول التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات، وذلك من خلال مبادرات قائمة على حقوق الإنسان ومراعاة لقضايا الجنسين ترمي إلى تدعيم السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتعاون العلمي الدولي	النتيجة المنشودة
النتيجة المنشودة ٧: اضطلاع الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة الأطراف المعنية وجامعة في مجال التربية البدنية والرياضة ومكافحة المنشطات	النتيجة المنشودة ٥: توضيح الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لآخر المبتكرات العلمية للتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها، وذلك من خلال الحوار الدولي الجامع	النتيجة المنشودة ٢: وضع مبادرات مركزة الهدف في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات تدعم نشوء مجتمعات جامعة بقدر أكبر وقيام مزيد من الحوار بين الثقافات	
النتيجة المنشودة ٨: إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان بقدر أكبر في أنشطة اليونسكو المنددرجة في شتى البرامج الرئيسية وفي جميع مراحل دورة البرنامج	النتيجة المنشودة ٣: تعزيز قدرات رسمي السياسات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية، من أجل تصميم مقترنات ابتكارية لتطوير السياسات العامة لصالح الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات، مع استهداف السكان المهمومين بوجه خاص		

محور العمل ١: تعبئة البحوث والمعارف ورسم السياسات الموجهة نحو المستقبل من أجل دعم التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي وال الحوار بين الثقافات.

٠٣٠٩

ويتمثل توفير التصدي الفعال للتحديات الناجمة عن التحول الاجتماعي حاجة ضرورة منذ أمد بعيد والتزاماً يقع على عاتق المجتمع الدولي ويقتضي انتهاء سياسات عامة شاملة وجامعة لكل فئات المجتمع وقائمة على الأدلة. وفي هذا الصدد، يضطلع برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) والمجلس الدولي الحكومي التابع له بدور رئيسي، إذ إن هذا البرنامج يعتبر النهج الاجتماعي الجامع من أولوياته المركزية. وسيجري توجيه آليات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية نحو تحفيز الحوت الموجهة إلى رسم السياسات من جهة، وتعزيز مسألة إقامة حوار متماش ومنتظم بشأن علاقة البحث بالسياسات بين مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة والجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي، من جهة أخرى.

٠٣٠١٠

ومن خلال تنفيذ وظائف المنظمة الخمس الجامعة للتخصصات، سيقوم المركز الجديد للتحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات بالعمل عبر ثلاثة محاور استراتيجية وهي: (١) توطيد الروابط بين البحث ورسم السياسات فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والتعددية الثقافية؛ (٢) قيادة المبادرات التي تركز على التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات وكذلك على الحوار بين الثقافات، والتي تدعم بروز مجتمعات أكثر شمولاً للجميع؛ (٣) تعزيز وظيفة اليونسكو المتمثلة في اعتبار المنظمة مختبراً عالمياً للأفكار وللاستشراف والاستباق، وصياغة مقترنات ابتكارية لتطوير السياسات العامة على المدى البعيد، بوصفها جسراً يربط بين البحث والسياسات والممارسات.

٠٣٠١١

ولتحقيق هذه الغاية، سيستفيد المركز من الخبرات على نطاق المنظمة، مما يمكنه بالتالي من التعامل على نحو مستعرض وجامع للتخصصات. وفي الوقت نفسه، سيقدم المركز دعماً من حيث المضمون ومشورة تقنية ومساعدة في مجالات اختصاصه. وسيعمل المركز، على نحو مماثل، بوصفه عاملًا محفزًا لتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين. وسيقوم على وجه الخصوص بتدعميوجه التأزر مع منظومة الأمم المتحدة ومع سائر الجهات المعنية الرئيسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مستفيداً من الشراكات والترتيبيات التعاونية القائمة. أما إقامة الشراكات مع مؤسسات البحث الشهيرة، ومراكز التفكير، ومعاهد البحث الوطنية، والشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الجامعية، فتعد مسألة أساسية لبناء القدرات المؤسسية اللازمة. وبوجيز العبارة، يعتبر المركز كذلك بمثابة مرصد للتحولات الاجتماعية والثقافية، ومخبر للأفكار الموجهة نحو المستقبل تسترشد به السياسات، ومنبر للحوار بين الثقافات وللاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان، ومرجعية ومحفز للتعاون بين القطاعات وبين الوكالات وللتعاون الدولي، فضلاً عن بناء القدرات. كما أن ما يت涸ه المركز من إبراز لصورة المنظمة من خلال اعتماده النهج القائم على تركيز الأنشطة سيوفر أداة متماشة لجمع الأموال من خارج الميزانية، ستتيح توفير تمويل إضافي لتوسيع انتشار أنشطة اليونسكو.

٠٣٠١٢

وسيقوم المركز باستضافة برنامج التحولات الاجتماعية وسيوفر له خدمات الأمانة، مما يمكن اليونسكو من التفاعل مع الأوساط المعنية بالعلوم الاجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وسيقيم المركز منتدى دولياً حكومياً تناقش فيه السياسات العامة القائمة على الأدلة والموجهة نحو العمل والرامية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة، والتتأكد من أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تتضطلع بدورها الكامل في إطار العلوم المستدامة أو العلوم المتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، ستبذل جهود محددة للتأثير في جداول الأعمال الدولية للتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال النشر الفعال للمخرجات العلمية ولنتائج العمليات الاستشرافية القائمة على الحوار، وللتعبير عن الفهم العلمي المتعدد للتخصصات للاستدامة باعتبارها تحدياً أخلاقياً واجتماعياً وبيئياً شاملأً.

٠٣٠١٣

وسيوصل تنفيذ البرنامج الجديد الذي استهل في إطار برنامج التحولات الاجتماعية خلال فترة العامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، والذي يعني بالاندماج الاجتماعي الرامي إلى تنمية القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني وعلى مستوى البلديات، لتقييم السياسات الوطنية والأطر التنظيمية ومقارنتها وإصلاحها بغية زيادة شمولها وتحقيق استدامتها على الصعيد الاجتماعي. وستترشد الأنشطة في هذا الصدد بالنتائج التي توصلت إليها آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، ولا سيما نتائج الاستعراض الدوري الشامل، مع السعي إلى إبراز أنماط الاستبعاد وأوجه التفاوت بين الجنسين، فضلاً عن العقبات والأسباب البنوية التي تعترض سبيل الاندماج الاجتماعي و/أو إلغاء التمييز الذي تتعرض له أكثر الفئات ضعفاً وانتفاعها الشامل بالخدمات الجيدة. وفي هذا السياق،

ستقوم المنظمة بما يلي: (أ) ترويج وتكيف المنهجيات الخاصة بتقييم مستوى الشمول والاستدامة الاجتماعية للسياسات العامة والأطر التنظيمية؛ (ب) إجراء عمليات تحليل واستعراض منسقة وتشاركية للسياسات الوطنية، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات فيما يخص السياسات، وإعداد الخيارات الخاصة بكل بلد (بما في ذلك تقدير النفقات) فيما يتعلق بإصلاح السياسات؛ (ج) توفير الدعم التقني والمشورة بشأن السياسات للحكومات والمخططين بمسؤولية تنفيذ سيناريوهات السياسات، ورسم السياسات الجامحة لكل فئات المجتمع، وعمليات التخطيط التي تقر بالأدوار التي يضطلع بها الأفراد، نساءً ورجالاً، وتراعي هذه الأدوار. وسيجري تعزيز الفلسفة والقدرات الازمة للتفكير النقدي من خلال إشراك الأوساط الأكاديمية والشبكات الدولية، ومن خلال إتاحة مساحات للمبادرات، بما في ذلك الأحداث المخصصة للاحتفال باليوم العالمي للفلسفة.

وستضم توجهات المركز أيضاً التزاماً متعددًا بالحوار بين الثقافات، وفقاً لأفضل التقاليد التي تنطوي عليها المهام الإنسانية للمنظمة. فقد عينت اليونسكو من بين وكالات الأمم المتحدة وكالة رائدة لتنفيذ «ثقافة السلام»، التي تم تعريفها على أنها «تشكل من قيم واتجاهات وتصوفات تعبّر عن التفاعل والتكافل الاجتماعي وتسويحيهما على أساس من مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وجميع حقوق الإنسان والتسامح والتضامن، وتنبذ العنف وتسعي إلى منع نشوء المنازعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية وحل المشاكل بالحوار والتفاوض، وتتضمن لهذه الأجيال الممارسة الكاملة لجميع الحقوق وسبل المشاركة التامة في عملية التنمية لمجتمعاتها» (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/١٣). وفي إطار تعين اليونسكو مؤخرًا وكالة رائدة للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات، ٢٠١٣-٢٠٢٢ (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/٤)، ستواصل اليونسكو الاضطلاع بالقيادة العالمية والتنسيق لإبراز الحلقة الحميدة التي تصل الحوار بين الثقافات بالتنوع الثقافي، وبوصفهما حجر الزاوية في جداول الأعمال السياسية، لضمان حدوث التحولات الاجتماعية السلمية التي تؤدي إلى نشوء مجتمعات منسجمة.

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية الموجهة نحو المستقبل والتي تتناول التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات، وذلك من خلال مبادرات قائمة على حقوق الإنسان ومراعية لقضايا الجنسين ترمي إلى تدعيم السياسات الوطنية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتعاون العلمي الدولي

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء لجان اتصال في إطار برنامج التحولات الاجتماعية تشمل ٥٠ بلداً على الأقل 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين التعاون الدولي الجامع للتخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال برنامج إدارة التحولات الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - إقامة شراكة تضم شبكة وطنية واحدة على الأقل في كل منطقة، من خلال لجان الاتصال التابعة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية، وذلك لتعزيز مشاركة الجماعات الوطنية المعنية بالبحوث بطريقة متكاملة واستباقية، بغية إشراك ٤ شبكات بحث دولية في الأنشطة التي تنفذ برعاية برنامج إدارة التحولات الاجتماعية وتمويل من برامج البحث الوطنية والدولية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ برمجة بحوث ابتكارية جامعة للتخصصات على الصعيد الوطني في المجالات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات
<ul style="list-style-type: none"> - مبارantan على الأقل، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للفلسفة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تشجيع الحوار الدولي الجامع بشأن بدائل المستقبل من خلال تعبئة تقنيات الاستشراف، والتفكير الفلسفية النقدي، والإبداع الإنساني، والابتكار الاجتماعي

النتيجة المنشودة ٢: وضع مبادرات مركزة الهدف في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات تدعم نشوء مجتمعات جامعة بقدر أكبر وقيام مزيد من الحوار بين الثقافات

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
- ٣ مبادرات بالتنسيق مع سائر البرامج الرئيسية	▪ عدد المبادرات المختلفة، التي يفضل أن تتناول التحديات المتعلقة بجدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز قدرات رسمى السياسات ونظم المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية، من أجل تصميم مقتراحات ابتكارية لتطوير السياسات العامة لصالح الاندماج الاجتماعي وال الحوار بين الثقافات، مع استهداف السكان المحرمون بوجه خاص

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
- إعداد أحدث الدراسات أو المنشورات الخاصة بالمنهجيات أو تكييفها لقياس الاندماج الاجتماعي للاسترشاد بها لدى رسم السياسات الذي يتم بالتعاون مع الشركاء وبالمساهمة العينية	▪ تحديد الوثائق المنهجية التي تعتمد على الأدوات المتاحة والممارسات الجيدة من أجل تقييم مستويات الشمول والاستدامة الاجتماعية للسياسات العامة وللأطر التنظيمية التي تعتمد على التوصيات الصادرة عن آليات رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض العالمي الدوري، في مجالات اختصاص اليونسكو
- إجراء تقييم واستعراض للسياسات الاجتماعية مع تطبيق النهج الاستشرافي، في ١٠ بلدان على الأقل على المستوى الوطني أو على مستوى البلديات، ومع تضمين ذلك دعماً لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق اليونسكو للبرمجة القطرية بشأن الاندماج الاجتماعي لضمان شمول تلك السياسات، ويفضل في ذلك العمل مع لجان الاتصال التابعة لبرنامج التحولات الاجتماعية ومع كراسى اليونسكو الجامعية	▪ الاضطلاع على المستوى الوطني و/أو على مستوى البلديات بعمليات تقييم تقدم توصيات بشأن السياسات الخاصة بالشمول الاجتماعي، وتجرى بطريقة منسقة وتشاركية، وحصول الخطط العملية لصياغة السياسات أو إصلاحها على موافقة السلطات

محور العمل ٢: تمكين الدول الأعضاء من إدارة الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للتحديات العلمية والتكنولوجية من أجل التوجه نحو التنمية الاجتماعية الجامعة

وفيما يتعلق بالأبعاد البيئية والقانونية والاجتماعية للأخلاقيات، سوف تعتمد اليونسكو على مواطن القوة في برامجها الخاصة بأخلاقيات البيولوجيا، وأخلاقيات العلوم، وأخلاقيات النانوتكنولوجيا، وأخلاقيات البيئة، مع التوجه نحو رؤية أكثر تكاملاً وشمولًا تبين على بمزيد من الوضوح الأنماط المتتسارعة للتقارب العلمي والتكنولوجي. أما رؤية اليونسكو بشأن العلوم فهي موجهة نحو إنفاذ حق كل فرد «في أن يشتراك اشتراكاً حراً (...) في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه» (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٧، الفقرة ١). والعلوم الأخلاقية هي عنصر أساسى من عناصر الإنتاج العلمي الدقيق، وتتبعه المعارف. بيد أنه ينبغي إعادة تقييم مضامين العلوم الأخلاقية وأثارها المؤسسية المحددة على نحو مستمر استجابة لما تتسم به العلوم من دينامية داخلية، ولعلاقتها التحولية بالمجتمع. وبالتالي ستقوم اليونسكو بترويج المبادئ الأخلاقية التي تحكم العلم

٠٣٠١٥

٣٠١٦

وتطبيقاته والتفكير فيها، من خلال وثائق تقنية مثل الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (عام ٢٠٠٥)، والتوصية بشأن أوضاع المشغلين بالبحث العلمي (عام ١٩٧٤)؛ كما أنها ستدعم السياسات الوطنية بغية إعطائها مضموناً خاصاً بها، من خلال آليات مثل إنشاء لجان وطنية معنية بأخلاقيات البيولوجيا؛ وستسعى إلى ترسيخ هذه اللجان في الممارسة العلمية الروتينية من خلال التعليم والتدريب المهني والوعية.

إن أخلاقيات البيولوجيا أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بضمان التنمية المستدامة من خلال الاستفادة القصوى من الابتكارات العلمية والتكنولوجية، وإرساء الأسس الأخلاقية لبناء الاقتصادات الشاملة القائمة على المعرفة. وتتطلب المجتمعات المحلية كافة، بالإضافة إلى الدول التي تحضنها، امتلاك بعض القدرات الازمة للتفكير في الجوانب الأخلاقية، مع مراعاة تنوعها الأخلاقي، وفي التداعيات الإنسانية للعلوم والتكنولوجيا والبيئة والطب، وذلك لضمان وجود توافق في الآراء على الأسس الأخلاقية الجوهرية التي تستند إليها السياسات والتدابير المرتبطة بهذه المسائل. وتتضمن أخلاقيات البيولوجيا أن تقترن العلوم دائمًا بالتفكير الأخلاقي المنهجي والمنفتح فيما يتعلق بأثار كل ذلك على البشر وعلى بيئتهم، وأن تنظر المبادرات العلمية في البلد بحرص شديد في المخاطر المحدقة والفوائد المكتسبة، مع مراعاة الواجبة للتعددية في المجتمعات، وتشجيع التقاسم العادل للمنافع المستدمة من التقدم العلمي والتكنولوجي، مع الحرص في الوقت ذاته على دعم الجهات التي تتسم بأوجه ضعف خاصة من بين البلدان والأفراد والمجتمعات المحلية. أما فيما يتعلق بالمستقبل، فتعتبر أخلاقيات البيولوجيا أمراً لا غنى عنه في أي إطار عام للحكومة وللابتكار في العلوم يتولى مهمة صون معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، فضلاً عن القيم والتقاليد المحلية.

٣٠١٧

وبالتالي ثمة حاجة ماسة إلى تحديد المزيد من المعضلات المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا ومعالجتها على المستوى العالمي، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تأثير التقدم العلمي وتطبيقاته في سلامة حقوق الأفراد ورفاهيتهم؛ وكذلك فيما يتعلق بتعزيز المسؤولية في جدول الأعمال الخاص بالبحوث.

٣٠١٨

وانطلاقاً من موقعها الريادي الثابت والمعرف به عالمياً فيما يتعلق بأخلاقيات البيولوجيا خلال السنوات العشرين الماضية، ستقوم اليونسكو بتعزيز أنشطتها في مجال إعداد وصياغة المعايير والمبادئ الخاصة بأخلاقيات البيولوجيا في الوثائق التقنية التي تعتمدها الدول الأعضاء وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، مثل الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان، وفي مجال تعزيز التفكير على الصعيد العالمي الذي تضطلع به اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، والذي يمثل منتدى دولياً متعدد التخصصات والثقافات للتفكير العميق في أخلاقيات البيولوجيا. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونسكو، من خلال اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا، رصد التحديات الناشئة في مجال أخلاقيات البيولوجيا من أجل المضي قدماً، عند الضرورة، في اتخاذ المزيد من التدابير التقنية. وبذلك ستضطلع اليونسكو بوظيفتها الأساسية بوصفها هيئة تقنية ومخبراً للأفكار المبتكرة، وستسهم في وضع جداول الأعمال الدولية.

٣٠١٩

وإن التفكير في أخلاقيات البيولوجيا ووضع الوثائق التقنية في هذا المجال على الصعيد العالمي يهدفان في نهاية المطاف إلى إحداث أثر إيجابي حقيقي لصالح البشر في جميع أنحاء العالم. وتشير الأدلة التي جُمعت على مدى العقود الماضية إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في بلد ما يتبعها أن يقترن بإنشاء بنية أساسية وظيفية خاصة بأخلاقيات البيولوجيا، تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال التعليم، والمناقشات العامة المستنيرة بالمعلومات، ومشاركة المجتمع المدني في مختلف القضايا الأخلاقية التي تواجه المجتمع. وستقوم اليونسكو بمد يد العون إلى الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، في تحسيد المعايير الخاصة بأخلاقيات البيولوجيا المقبولة دولياً في الواقع المحلي من خلال برنامج لبناء القدرات متعدد الأبعاد، ولكنه متماضك، يدعم اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا، ويعزز التعليم العالي الجودة في هذا المجال، ويركز الاهتمام على المجموعات والفئات المستهدفة الرئيسية التي تضطلع بدور حاسم في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بأخلاقيات البيولوجيا، مثل الباحثين والعلميين في مجال الرعاية الصحية والصحفيين والقضاة والمرشعين.

٣٠٢٠

وتشمل التدابير التي تتخذها اليونسكو فيما يتعلق بأخلاقيات البيولوجيا أبعاداً متداخلة، ابتداء من المستوى العالمي (من خلال هيئتها النظاميتين، أي اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا)، ووصولاً إلى المستوى المحلي، حيث يجري اختبار الإرشادات التقنية في كل حالة جديدة. وإن امتلاك قدر أكبر من أخلاقيات البيولوجيا على المستوى الوطني يتيح الفرصة لأن يكون للبلد صوت أقوى في النقاش بشأن أخلاقيات البيولوجيا على الصعيد العالمي، ويسهم بذلك في إثراء التجارب المتعددة التي يخوضها خارج نطاق النقاش. وستقوم اليونسكو، بناء على هذا التأثر بين التفكير على الصعيد العالمي وبناء

القدرات على الصعيد الوطني، بتعزيز التكامل في مجال أخلاقيات البيولوجيا على المستوى العالمي. ويعتبر الرصد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على جدوى برنامج أخلاقيات البيولوجيا، وإضافة عناصر جديدة ومبتكرة إلى توجهه في المستقبل. وفي هذا السياق، يضمن مرصد الأخلاقيات العالمي أن تراعي على النحو الواجب الجهود المبذولة خلال المرحلة الماضية وال عبر المستخلصة منها.

وإضافة إلى ذلك، وفي ظل عدم التوازن في إنتاج المعرف عبر العالم، ستقوم اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بتعزيز الحوار بين المناطق وفي داخلها بشأن المخاوف المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا، من أجل الحصول على المساهمات الوطنية والإقليمية التي تتعلق بالقضايا العالمية لأخلاقيات البيولوجيا والتي لولا ذلك لما كانت مرئية على الصعيد الدولي. وسيتم تحقيق ذلك من خلال عقد دورات للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في المناطق المختلفة بالتناوب، وجمع الخبراء الإقليميين في هذا المجال خلال تلك الدورات. كما أن اليونسكو ستسخدم ميزتها المقارنة المتمثلة في مهامها وبرامجها المتعددة للتخصصات لتعزيز دورها القيادي في مجال أخلاقيات البيولوجيا في إطار منظومة الأمم المتحدة، من خلال توفير خدمات الأمانة للجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن أخلاقيات البيولوجيا، والارتقاء بالأثر الذي تحدثه أنشطتها إلى الحد الأقصى، من خلال تعزيز أوجه التأزر والتكميل بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال أخلاقيات البيولوجيا على الصعيد العالمي.

وستدعى اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرف العلمية والتكنولوجية إلى تقديم مساهمتها الخاصة في تعزيز الحوار الشامل وتعبئته المعرف على حد سواء. وستقوم، على وجه الخصوص، باستكشاف التحديات الأخلاقية الجديدة والناشئة والمحتمل ظهورها في المستقبل، بما في ذلك التحديات التي تنشأ من إعادة التعريف الأساسي للحدود العلمية المألوفة، على غرار الحدود بين «الحياة» و «المادة»، وكذلك الحدود المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي للعلوم. وعند الحاجة إلى الرد على التقارب التكنولوجي، سوف تقوم اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرف العلمية والتكنولوجية واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بالعمل معًا من خلال عضوية رئيس اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، بحكم منصبه، في اللجنة العالمية لأخلاقيات المعرف العلمية التكنولوجية. وعلى أساس العمل الذي تضطلع به اللجان المذكورة، سوف تقوم اليونسكو بتعزيز التعاون العلمي الدولي للوقوف على التحديات الأخلاقية في مجال التنمية الاجتماعية، التي تغذيها العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولتعزيز الوعي بالمبادئ الأخلاقية الراسخة، ولوضع الأطر الأخلاقية الكفيلة بدعم العلوم من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة.

والعلوم الأخلاقية هي أداة لتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي. وانطلاقاً من العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتعاون الوثيق مع العلوم الطبيعية والهندسة، ستتركز الجهود على إيجاد بيئة مواتية على الصعيدين الدولي والوطني لتعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص القضاء على الفقر ببذل جهود في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وباعتماد سياسات للتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال ترويج المبادئ الأخلاقية من أجل ضمان النزاهة العلمية والتحلي بالمسؤولية، وتدعم القاعدة التي تقوم عليها المعرف الجامحة للتخصصات، وتشجيع وضع النهوج المبتكرة وتطبيقاتها لتوسيع الترابط بين العلوم والسياسات والمجتمع.

ويينبغي للعلوم الاجتماعية والإنسانية على وجه الخصوص الاضطلاع بدور أساسي في فهم التحديات التي طرحتها التنمية المستدامة والتصدي لها، وهي تحديات لا تتعلق بسير عمل النظم الطبيعية فحسب، بل تتعلق أيضاً بالمؤسسات الإنسانية كذلك، والقيم والمعتقدات وأنماط السلوك.

٠٣٠٢١

٠٣٠٢٢

٠٣٠٢٣

٠٣٠٢٤

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص إدارة التحديات الأخلاقية الناشئة عن العلوم والتكنولوجيا، وتفعيل المبادئ الأخلاقية العالمية، والمشاركة التامة في النقاش العالمي المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ٢٠ دورة تدريبية لمدرسي الأخلاقيات عن طريق لجان أخلاقيات البيولوجيا القائمة وكراسي اليونسكو المجتمعية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا - اعتماد المنهج الدراسي الأساسي على المستوى الجامعي في ٥٠ بلداً من خلال تعبئة الشراكة بين اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا - إعداد دورتين تدريبيتين جديدين في مجال أخلاقيات البيولوجيا والبدء بتنفيذها لصالح الأطراف المعنية الاستراتيجية (القضاة والبرلمانيون والصحافيون) 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد البلدان التي حظيت بالدعم وأنشأت و/أو عززت قدراتها في مجال أخلاقيات البيولوجيا
<ul style="list-style-type: none"> - إدراج تحليلات عالمية في تقارير اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا مع تضمينها توجيهات محددة بشأن السياسات المتعلقة بقضايا أخلاقيات البيولوجيا، من خلال ما يلي: - عقد الدورات النظامية للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا بالتناوب في باريس وداخل المناطق، مع الاعتماد على المساهمات الإقليمية والوطنية والتوقعات الخاصة بعملية التفكير العالمية - عقد الدورات النظامية للجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا والدورات المشتركة بين اللجنتين المذكورتين، من أجل تقديم مشاركات وطنية وإقليمية في عملية التفكير العالمية بشأن قضايا أخلاقيات البيولوجيا 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ اضطلاع اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا بعمليات التفكير العالمية في مجال أخلاقيات البيولوجيا
<ul style="list-style-type: none"> - إضافة تحليلات متعلقة بالتشريعات والمبادئ التوجيهية الخاصة بأخلاقيات البيولوجيا في ٥ بلدان على الأقل ضمن كل منطقة إلى قاعدة البيانات التابعة لمرصد الأخلاقيات العالمي والمعنية بالتشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخلاقيات 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد البلدان التي تشملها قواعد البيانات التابعة لمرصد الأخلاقيات العالمي، ولا سيما في قاعدة البيانات التابعة لمرصد المذكور والمعنية بالتشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخلاقيات

النتيجة المنشودة ٥: توضيح الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لآخر المبتكرات العلمية والتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها، وذلك من خلال الحوار الدولي الجامع

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - وضع إطار دولي شامل، أخلاقي وقانوني ومجتمعي، للعلوم استناداً إلى الاعتراف بالصيغة المعدلة لاتفاقية عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي وتنفيذها على نحو فعال - المشاركة الفاعلة لوكالات الأمم المتحدة المعنية واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، بحكم المنصب، في دورات اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية وفي أنشطة فريق العمل - تعزيز فهم الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية الناشئة المترتبة على التقارب بين النانو تكنولوجيا والتكنولوجيا البيولوجية وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا العلوم المعرفية (NBIC) وذلك من خلال مشاورات واسعة النطاق وجامعة وقائمة على الحوار بين الأطراف المعنية وإنتاج تقرير يحدد جدول أعمال اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية - دعم أربعة بلدان على الأقل في مختلف المناطق بناء على طلب الدول الأعضاء، فيما يخص تمكين السياسات الوطنية من إدراج المبادئ الأخلاقية الخاصة بحوكمة العلوم والعلاقة بين العلوم والمجتمع في التشريعات والممارسات المؤسسية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيا كمنتدى يتسم بالمصداقية وله تأثير رفيع المستوى يتيح للخبراء على الصعيد الدولي مناقشة المسؤولية العلمية والجوانب الأخلاقية والقانونية والمجتمعية لحوكمة العلوم
<ul style="list-style-type: none"> - إنتاج وتوزيع مجلد أكاديمي رفيع المستوى وعالي التأثير عن «أخلاقيات التنمية» يتضمن تقريراً موجهاً نحو رسم السياسات، وذلك بالتعاون، عند الاقتضاء، مع برنامج إدارة التحولات الاجتماعية واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعداد رؤية أخلاقية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوزيعها على نحو فعال ونقلها إلى السياسات في إطار ما يخطط لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ عام

محور العمل ٣: بناء السياسات من خلال عملية تشاركية مع الأطراف المعنية في مجال الشباب والرياضة؛ ودعم تنمية الشباب والمشاركة المدنية وترويج النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج اليونسكو

٠٣٠٢٥

وفي مختلف أنحاء العالم، يمثل الشباب، إناثاً وذكوراً، محرك التغيير، ويطالبون باحترام الحريات والحقوق الأساسية، وبحسین ظروفهم وظروف مجتمعاتهم، وبحصولهم على فرص التعلم والعمل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهم. وهم يواجهون، في الوقت نفسه، وبسبب الأزمات المستمرة، تحديات صعبة تؤثر في جوانب هامة من حياتهم. وقد حان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، لتحسين الاستثمار في البحث والسياسات والبرامج التي تراعي احتياجات الشباب والشبان وتطلعاتهم المختلفة، بغية تهيئة بيئة مواتية لهم، حيث يزدهر الشباب، ويمارسون حقوقهم، ويستعيدين الأمل، ويستعيدون معه الشعور بالانتماء إلى المجتمع، ويبادرون إلى المشاركة في العمل بوصفهم أطرافاً اجتماعية فاعلة ومسؤولة وأفراداً قادرين على الابتكار.

٠٣٠٢٦

وستقوم اليونسكو بتطبيق رؤية شاملة على نطاق المنظمة تعرف فيها بالشباب بوصفهم عوامل للتغيير من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وسيتمثل الهدف النهائي في ضمان مشاركة الشابات والشبان مشاركة مجدية في السياسات والبرامج التي تمسهم وفي رياضتهم للعمل من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة في بلدانهم ومجتمعاتهم. وسيتم تصميم الأعمال التي ستضطلع بها اليونسكو بحيث تسهم في الوفاء بالتزامات اليونسكو ضمن جدول الأعمال ذي السنوات الخمس الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة، ولا سيما ضمن خطة العمل الشاملة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن الشباب ٢٠١٣-٢٠١٨، مما يتيح تعزيز موقع الشباب في جدول الأعمال الخاص بفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وستمضي اليونسكو قدماً في تحقيق هذه الأهداف انطلاقاً من مشاركتها في العمليات المندرجة في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية، وفي إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية.

٠٣٠٢٧

وستطبق برمجة اليونسكو للأنشطة الخاصة بالشباب مبدأ المساواة بين الجنسين وستعزز هذا المبدأ، سواء على مستوى رسم السياسات أو على مستوى البرمجة، وذلك في جميع الأنشطة التالية المستندة إلى الحقوق: التركيز على «الوصول إلى من يتغدر الوصول إليه»؛ ومشاركة الشباب في إعداد المبادرات القائمة على الأدلة التي تمسهم؛ والحوار بين الأجيال؛ والشراكات بين الشباب والكبار.

٠٣٠٢٨

واستناداً إلى التجارب السابقة والدروس المستخلصة في الفترة القريبة الماضية والمبنية على العمل الذي قامت به اليونسكو بشأن الشباب في جميع مجالات اختصاصها، ستقوم المنظمة في المراحل التمهيدية بتقديم المشورة من أجل وضع أو استعراض السياسات العامة الجامعة والشاملة لعدة قطاعات فيما يخص الشباب وبمشاركة الشابات والشبان على قدم المساواة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، ومن خلال نهج تحليلي متكامل يراعي احتياجات الشباب. وعلى المستوى العالمي، ستتيح اليونسكو تبادل الممارسات الجيدة والمعارف بين البلدان والمناطق وستعزز المناقشات المتعلقة بذلك في مجال رسم السياسات. أما على المستوى الوطني، فسيشكل بناء القدرات الخاص بصناعي القرار وموظفي المؤسسات المعنية جزءاً لا يتجزأ من عمل اليونسكو الذي سيتجلى في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية ووثائق اليونسكو للبرمجة القطرية. وفي موازاة ذلك، ستقوم اليونسكو بإرشاد الحكومات الوطنية في تطبيق النهج التشاركي، التي تسهم فيها جميع الجهات المعنية، ولا سيما الشابات والشبان. وسينصب التركيز بوجه خاص على إنشاء أو تعزيز البنية الوطنية للشباب (مجالس الشباب أو غيرها) لضمان تمثيل مختلف فئات الشباب، بما في ذلك الفئات الضعيفة أو المهمشة، مع التركيز بوجه خاص على الشابات المهمشات والضعيفات.

٠٣٠٢٩

وستقوم اليونسكو، استكمالاً لعملها في مجال السياسة، بتعزيز إسهام الشباب في الأنشطة المدنية والعملية الديمقراطية والأنشطة الاجتماعية الابتكارية، مع التشديد على ثلاثة جوانب محددة من المشاركة، وهي: (١) مشاركة الشباب في صنع القرار وتعزيز الديمقراطية: ستدعو اليونسكو إلى تطوير عمليات مشاركة الشباب وإشراك شبكاتها به وتيسيره، انطلاقاً من المستوى المحلي (المدرسة، والمجتمع المحلي، والبلدية) ووصولاً إلى المستوى العالمي (المنتديات الإقليمية والدولية، وعمليات التشاور بين الشباب، إلخ.)، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة. وسوف تستكمل هذه الجهود بمبادرات تتيح للشباب التعبير عن أنفسهم، وفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والقيام بدور فاعل في تأكيد العمليات الديمقراطية؛ (٢) اضطلاع الشباب بالقيادة وإدارة الأعمال والابتكار من أجل توفير سبل العيش المستدامة والحد من الفقر: ستقوم اليونسكو بتبني شركاء والشبكات وإسداء المشورة التقنية وتأمين التدريب اللازم لدعم الشابات والشبان في ريادة الأعمال من أجل توفير سبل

العيش المستدامة وتنمية المجتمع المحلي؛ (٣) إشراك الشباب في تعزيز التفاهم، ودرء النزاعات، ومحاربة العنف والتمييز، والمشاركة في حل النزاعات وبناء السلام وتوطينه. وستقوم اليونسكو بتطوير الأنشطة الشاملة والتي تراعي قضايا الجنسيين، وبإشراك الشباب في الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية وفي المبادرات التنظيمية للمشاريع، بوصفها وسيلة لمنع ما يصيبهم من عنف وتمييز. وسيتم دعم الشباب في مشاركتهم في درء النزاعات وإحلال السلام وتوطينه، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال التدريب الموجه والمبادلات بين الشباب ومبادرات الحوار. وسيجري إعداد جميع الأنشطة في إطار الحد الأدنى اللازم لإحداث التأثير المطلوب، وستبيّن هذه الأنشطة على وجه الخصوص في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية وفي وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية.

٠٢٠٣٠

وستعطى الأولوية للبلدان الأفريقية، تماشياً مع عقد الاتحاد الأفريقي بشأن تمكين الشباب وتنميتهم (٢٠١٨ - ٢٠٠٩) واستناداً إلى استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفريقي (٢٠١٣-٢٠٠٩). وستستفيد كذلك من عمل برنامج الشباب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيجري تفضيل مجموعة من البيئات (البلدان العالية الدخل والمتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل؛ والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية) باعتبارها وسيلة لبناء الحد الأدنى اللازم والحد النسبي للأنشطة في إطار برنامج الشباب.

٠٢٠٣١

وبالإضافة إلى أنشطة البرنامج الخاصة بالشباب، سيتولى البرنامج الرئيسي الثالث تنسيق أعمال اليونسكو العامة المتعلقة بالشباب من خلال وضع خطة تطبيقية لبرنامج اليونسكو الخاص بالشباب وتحديثها ورصدها على نطاق واسع، وهي خطة ستشمل جميع الأنشطة التي ستقوم بها اليونسكو، سواء في المقر أو على الصعيد الميداني، وستطبق النهج القائم على حقوق الإنسان. وسيجري تنفيذ الأنشطة البرنامجية المستعرضة التي تتضمن إسهامات متعددة التخصصات، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات، فضلاً عن الترويج على المستوى العالمي وتمثيل اليونسكو لدى الشركاء في منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك التمثيل في الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنمية الشباب)، والجهات الفاعلة المعنية بالشباب، على الصعيدين الدولي والإقليمي. وترد في ملحق هذه الوثيقة الاستراتيجية بشأن الشباب.

٠٢٠٣٢

وبموجب ميثاق اليونسكو للتربية البدنية والرياضة (١٩٧٨)، وعملًا بالوصيات التي قدمها المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة في عام ٢٠١٣ بشأن رسم السياسات، ستقوم اليونسكو بإدارة رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة، ومجلسها الاستشاري الدائم الذي يضم أهم الأطراف المعنية في مجال الرياضة على الصعيد الدولي. كما ستقوم اليونسكو، على وجه الخصوص، بترويج ما تقدمه الرياضة من إسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمدرجة في جدول أعمال مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن تحسين التربية البدنية في المدارس، وبناء الكفاءات والموافق ونظم القيم الاجتماعية من خلال الرياضة. وفي إطار التصدي لأوجه التفاوت في مستويات المشاركة في التربية البدنية والرياضة، التي تعكس أوجه التفاوت القائمة في التعليم والصحة والثروة المادية، سوف تسهم اليونسكو أيضًا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الانتفاع بالتربية البدنية والرياضة لصالح النساء والرجال المهمشين والمعوقين.

٠٢٠٣٣

وتصديًا للأخطار التي تتعرض لها الرياضة والتي تنشأ من التلاعب بالمسابقات الرياضية ومن الممارسات الفاسدة، سوف تسهم اليونسكو في تصميم إطار للحكومة، ملائمة وقادمة على الحقوق. وسوف تسعى اليونسكو جاهدة إلى الحصول على تصديق دول العالم أجمع على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥) ورصد تنفيذها بغية الحث على رسم سياسات استباقية ومنسقة لمكافحة المنشطات في جميع الدول الأعضاء. وسيجري دعم بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال التعليم وسن التشريعات والتوعية، وذلك باستخدام صندوق مكافحة المنشطات في مجال الرياضة. وسيتم التركيز بوجه خاص على الاستفادة من الأحداث الدولية الكبرى، بما فيها دورات الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعوقين في سوتشي عام ٢٠١٤، وفي ريو دي جانيرو عام ٢٠١٦، وفي بيونج تشانج عام ٢٠١٨، وكذلك الألعاب كأس العالم لكرة القدم التي ستقام في البرازيل عام ٢٠١٤.

٠٢٠٣٤

وستبذل جهود على نطاق المنظمة للمضي قدماً في تعليم مراعاة حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، في جميع برامج المنظمة وأنشطتها. وفي هذا الصدد، سيتم التركيز على تعزيز قاعدة المعارف بشأن الآثار المترتبة على تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان ضمن برامج اليونسكو في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، مع تكييف الأدوات القائمة وموارد المعرفة التي تنتجها منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري الاضطلاع بمهمة تنسيقية لضمان إتاحة الحوار والتفاعل على نطاق المنظمة بأكملها، فضلاً عن تقديم إسهامات متماسكة ومنتظمة في العمليات المشتركة بين الوكالات، التي تنفذ في هذا المجال.

النتيجة المنشودة ٦: تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص تصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة الجهات المعنية وجامعة خاصة بالشباب، وإشراك الشابات والشباب في بناء المجتمع المحلي وفي عمليات التحول الديمقراطي

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - قيام ١٠ بلدان على الأقل (٣ منها على الأقل في أفريقيا) باستهلال عملية متعددة الأطراف المعنية وجامعة لصياغة و/أو استعراض سياساتها العامة المعنية بالشباب استناداً إلى الأدلة - إنشاء أو تعزيز كيانات ذات تمثيل وطني يقودها الشباب من أجل تمكين الشباب من المشاركة في رسم السياسات العامة المعنية بالشباب في ٣ بلدان في أفريقيا وفي بلد واحد من كل منطقة أخرى 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد الدول الأعضاء التي تحظى بالدعم والتي تستهل عملية متعددة الأطراف المعنية وجامعة لصياغة و/أو استعراض سياساتها العامة المعنية بالشباب، بمشاركة من الشابات والشباب
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء ٢٠ مشروعًا اجتماعياً ابتكارياً أو قائماً على روح المبادرة بقيادة الشباب، في إطار متابعة اليونسكو للشباب في جميع مجالات اختصاص اليونسكو - إنشاء ٣٠ مشروعًا لبناء قدرات المجتمع المحلي يقودها شباب من الفئات الضعيفة، ومن بينهم الشباب المتأثرین بالعنف في جميع مجالات اختصاص اليونسكو 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد المشروعات التي يقودها الشباب والتي تدعم التنمية الوطنية وبناء قدرات المجتمع المحلي تمكن الشباب من المشاركة المدنية
<ul style="list-style-type: none"> - زيارة مستوى المشاركة في ما لا يقل عن ٣ بلدان تمر بمرحلة انتقالية (في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، حيثما يكون ذلك منطبقاً) 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين مشاركة الشباب المنتسبين إلى بلدان تمر بمرحلة انتقالية في عمليات التحول الديمقراطي
<ul style="list-style-type: none"> - القيام على مستوى المنظمة بإعداد خطة تنفيذ برنامج اليونسكو للشباب، تقديم أنشطة وجداول زمنية وموارد، وتحديث هذه الخطة ورصدتها وتقييمها - على الأقل ١٥ من أنشطة الأمم المتحدة ومشروعاتها ومبادراتها التشاركية التي ذكر وأدرج فيها إسهام اليونسكو، بما في ذلك ما هو مندرج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز تنسيق أعمال الأمم المتحدة التشاركية المعنية بالشباب داخل اليونسكو والإسهام فيها، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب

النتيجة المنشودة ٧: اضطلاع الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة الأطراف المعنية وجامعة في مجال التربية البدنية والرياضة ومكافحة المنشطات

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - ٦ أطر وطنية للسياسات الخاصة بالرياضة و ١٠ بلدان يجري فيها تحسين أوضاع التربية البدنية في المدارس، ومنها ٨ بلدان قامت بتحسين انتفاع المعوقين بالرياضة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد الدول الأعضاء التي تراجع الأطر الوطنية للسياسات الخاصة بالرياضة التي تضمن الانتفاع بالرياضة للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتحسين أوضاع التربية البدنية في المدارس
<ul style="list-style-type: none"> - قيام ٢٠ دولة من الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية - تنفيذ ٩٠ مشروعًا وطنيًا وإقليميًّا في إطار الصندوق المعنى بمكافحة المنشطات في مجال الرياضة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ رسم سياسات وطنية لمكافحة المنشطات وفقاً لاتفاقية عام ٢٠٠٥ الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة
<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مركز روسي للمعلومات مخصص للسلطات الوطنية، في إطار متابعة المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة (مينيس)، وبالتعاون مع اللجنة الدولية الحكومية المعنية بال التربية البدنية والرياضة (سيجبس) - تنفيذ برامج بناء القدرات للسلطات والاضطلاع بالترويج لدى الرياضيين ووسائل الإعلام في ٢٠ بلداً 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعداد الإطار الدولي للسياسات الرامية إلى معالجة الفساد في الرياضة والتلاعب بالمسابقات الرياضية بحيث يصبح جاهزاً للعمل

النتيجة المنشودة ٨: إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان بقدر أكبر في أنشطة اليونسكو المندرجة في شتى البرامج الرئيسية وفي جميع مراحل دورة البرنامج

مؤشرات القياس	مؤشرات الأداء
<ul style="list-style-type: none"> - قيام قطاعين أو إدارتين لليونسكو على الأقل بتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في خطط عملها وفي إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية - زيادة الإشارات إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في خطط العمل والتقارير المتعلقة بهذا المجال وفي وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية وفي التوصيات التحليلية للاستعراض العالمي الدوري - تكييف وحدات تعتمد النهج القائم على حقوق الإنسان بحيث تصبح قابلة للاستخدام على الإنترن特 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعميم مراعاة حقوق الإنسان على جميع برامج اليونسكو مع إعطاء الأولوية للبرمجة في أماكن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي البلدان التي تنفذ فيها وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية
<ul style="list-style-type: none"> - تقديم ٤ وثيقة تحليلية للاستعراض العالمي الدوري إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز التنسيق داخل اليونسكو للإسهام في آليات تعميم حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية